

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 2005/2/2 - 2005/1/31

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير المراجع الخارجي بشأن تطبيق معايير
الإبلاغ المالي في البرنامج



طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة
برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2005/5-E
12 January 2005
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة لمجلس التنفيذي للنظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب المراجع الخارجي: Mr G. Miller رقم الهاتف: 00 44 20 7798-7136

المراجع الخارجي، المكتب الوطني للمراجعة
الداخلية للمملكة المتحدة: Mr R. Clark رقم الهاتف: 066513-2577

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

يستعرض هذا التقرير الأساس الذي تستند إليه معايير إعداد التقارير المالية في برنامج الأغذية العالمي، ويدعو المجلس التنفيذي والإدارة إلى النظر في تطبيق معايير محسنة ومستقلة من أجل زيادة تعزيز إمكانية استخدام التقارير المالية وسلامتها وفعاليتها في المنظمة.

ونحن، بوصفنا المراجعين الخارجيين لبرنامج الأغذية العالمي، نعتقد أن البرنامج سيستفيد من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كأساس للمحاسبة وإعداد التقارير المالية. ومن شأن الالتزام بالممارسات المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المقبولة عموماً أن يساهم في البرهنة بجلاء على تطبيق المعايير الرفيعة للتنسيب والإدارة في البرنامج باعتباره إحدى المنظمات العامة الدولية ومن وكالات المعونة الذائعة الصيت.

وقد قمنا بإجراء تحليل للكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية المستقلة وقدمنا إلى الإدارة تعليقاتنا التفصيلية بشكل منفصل. ويعرض التقرير دواعي النظر في تطبيق المعايير المستقلة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية، والآثار التي سينطوي عليها ذلك، إن تحقق، على برنامج الأغذية العالمي.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير المراجع الخارجي بشأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي في البرنامج" (WFP/EB.1/2005/5-E).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



مقدمة - أهمية إعداد التقارير المالية

- 1- اضطلع المجلس التنفيذي والإدارة العليا في برنامج الأغذية العالمي بدور رائد في دعم تعزيز الإدارة المالية وتحسين ترتيبات التسيير والإدارة في البرنامج. وأعربت الإدارة العليا عن رغبتها في النظر في التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة دولياً في إعداد التقارير المالية في البرنامج.
- 2- ويمثل إعداد تقارير مالية دقيقة وشاملة عنصراً جوهرياً في التسيير والإدارة الفعالة في المنظمة. فالكشوف المالية للبرنامج وإعداد التقارير المرتبطة بها تزود المجلس التنفيذي، والحكومات، والجهات المانحة، وقاعدته العريضة، بمعلومات موثوقة ومراجعة بشكل مستقل يمكن على ضوءها تقييم المركز والأداء المالي للمنظمة واتخاذ القرارات.
- 3- ويمثل الوضوح والشمول والاتساق في إعداد تقارير عن الوضع المالي للمنظمة جزءاً لا يتجزأ من الإدارة السليمة. وبالنظر إلى اعتماد البرنامج على التبرعات، وفي ظل عدم وجود ميزانية عادية ممولة من مساهمات خاضعة للتقييم، فمن المهم على وجه الخصوص أن يكون في وسع البرنامج التذليل على المعايير الرفيعة في الإدارة المالية وإعداد التقارير في مقابل المعايير المستقلة والموثوقة بها والمفهومة فهماً جيداً.
- 4- ومن شأن عرض تلك البيانات استناداً إلى مبادئ أفضل الممارسات المقبولة حالياً أن يشجع على زيادة الوعي المالي؛ ويرفع مستوى ثيقن المجلس ومدراء البرنامج في صحة السجلات المحاسبية؛ ومن المحتمل أن يحسن جودة اتخاذ القرارات.

دواعي التغيير

- 5- أفضى تزايد عولمة التجارة في السنوات الأخيرة، في ظل تزايد عدد الشركات التي تسعى إلى تثبيت أقدامها في الأسواق الخارجية وإنشاء فروع وتوابع لها في البلدان الأخرى، إلى ازدياد الحاجة إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية المفهومة والمقبولة على نطاق واسع. وكثير من مساوئ المحاسبة في السنوات الأخيرة، خاصة في القطاع الخاص، بما في ذلك التمويل خارج الميزانية، والافتقار إلى وضوح المركز المالي، وعرض الديون كأسهم، وإساءة استخدام أحكام إعادة التنظيم، كانت تمارس في مجالات المحاسبة التي أتاحت فيها المرونة أو تم التغاضي عن الوضوح بصورة لا موجب لها، أو في حالة الامتناع عن تطبيق المعايير الملائمة.
- 6- وانتقلت بشكل متزايد متطلبات التسيير والإدارة المحسنة إلى القطاع العام على الصعيدين الدولي والوطني على السواء، بل واكتسبت متطلبات الإشراف، والشفافية، والمساءلة عن الأموال العامة أهمية أكبر مما في القطاع الخاص. ويات تحسين معايير التسيير والإدارة وإعداد التقارير والمساءلة مسألة بالغة الأهمية للعمل في مجال المعونة الدولية في ظل الطابع العالمي وتزايد الطلب على الكيانات الخيرية الدولية وكيانات المنفعة العامة؛ والإدارة العملية اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية في سياق الاحتياجات الجامعة والميزانيات المحدودة.
- 7- وفي يونيو/حزيران 2004، أدخلت الإدارة عدداً من التغييرات على أسلوب عرض الكشوف المالية المقدمة إلى المجلس عن الفترة 2002-2003 بغرض زيادة الوضوح في التقرير المقدم لقراء الحسابات. ولزيادة تحسين قيد وعرض الكشوف المالية، انتهينا حالياً من دراسة فوائد وأثر إعداد الكشوف المالية للبرنامج وفقاً للمعايير المحاسبية المعترف بها دولياً، وهو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز إمكانية المقارنة والاتساق والشفافية في التقارير المالية للبرنامج.

التسيير والإدارة، والمساءلة في إعداد التقارير المالية في البرنامج

- 8- بموجب المادة 13-1 من النظام المالي، تقع على المدير التنفيذي المسؤولية عن إعداد الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة، إلا إذا تطلبت العمليات التي ينفذها البرنامج تطبيق معايير محاسبية أخرى مقبولة دولياً. ويجب أن تبرز هذه الكشوف بجلاء المركز المالي للبرنامج وأن تستوفي الإجراءات الإدارية التي يتطلبها المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي.
- 9- وبالنظر إلى أن برنامج الأغذية العالمي يُمول بالكامل من التبرعات، فإن من شأن ذلك أن يزيد الحاجة إلى المساءلة عن المعاملات، وشفافية واتساق الكشوف المالية على الوجه الأكمل للحفاظ على ثقة ودعم الجهات المانحة والمتلقية.



خصائص الكشوف المالية

- 10- تنطبق على عملية إعداد تقارير الأداء المالي أربع خصائص نوعية تتيح لمستخدمي الحسابات اتخاذ القرارات على بيئة:
- ◀ سهولة الفهم: ينبغي أن يكون فهم الكشوف المالية ميسورا للمستخدمين الذين على قدر معقول من المعرفة بالقطاع المعني وبأنشطته الاقتصادية والمحاسبية.
 - ◀ الصلة بالموضوع: تكون المعلومات ذات صلة بالموضوع عندما تؤثر على المدير التنفيذي وعلى مستخدمي الكشوف المالية الآخرين في تقييمهم للأحداث الماضية أو الحاضرة أو المقبلة.
 - ◀ الموثوقية: المعلومات الموثوقة هي المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والالتباس.
 - ◀ القابلية للمقارنة: ينبغي أن يكون في وسع مستخدمي الحسابات مقارنة الكشوف المالية والنتائج على مر الزمن، للنظر في الاتجاهات والأداء.
- 11- ومن المهم أن تعبر أي معايير يطبقها البرنامج عن الخصائص المشار إليها أعلاه حتى تثق الجهات المانحة والجهات المتلقية وأعضاء الهيئة الرئاسية والإدارة العليا فيما يعرض عليهم من معلومات مالية.

المعايير المحاسبية

- 12- تولت في العادة الهيئات الوطنية المعنية بوضع المعايير صياغة المعايير المحاسبية وفقا لقوانينها ومصالحها الوطنية الخاصة، مما أفضى إلى عدم إمكانية مقارنة تلك المعايير على نطاق عالمي. وساعد وضع المعايير المحاسبية الدولية المقبولة عالميا على كفاءة اتساق إعداد الكشوف المالية في مختلف الكيانات، وتوفير الإرشادات التفصيلية بشأن طريقة عرض المعلومات في الكشوف المالية لكفالة صحة البيانات الواردة فيها وموثوقيتها وسهولة فهمها على جميع مستعملي تلك التقارير.
- 13- وتستند المعايير الدولية الحالية إلى المعايير التي قام بوضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وهو الجهة المسؤولة عن تحديد معايير المحاسبة التي تسمى الآن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد أنشئ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في 1 أبريل/نيسان 2001، ليحل محل اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي كانت قد أنشئت منذ 27 عاما على أثر إبرام اتفاق بين الهيئات المحاسبية في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة، وأيرلندا، والولايات المتحدة.

المعايير المحاسبية الدولية

- 14- يقوم المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بإصدار المعايير المحاسبية الدولية كمجموعة مستقلة وخارجية من معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية. وقد ورث المجلس 34 معيارا محاسبيا دوليا عن اللجنة السابقة وقام بوضع خمسة معايير جديدة تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تلبية للحاجة إلى معايير مقبولة عالميا. ولذلك تستخدم "المعايير المحاسبية الدولية" و"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" بالتبادل لتمثيل المجموعة الكاملة للمعايير الدولية.
- 15- ويوجد حاليا أكثر من 70 بلدا في جميع أنحاء العالم يستخدم معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، بما في ذلك أستراليا، وكندا وهونغ كونغ، ونيوزيلندا، أو أعلن عن خطط لاستخدام تلك المعايير على مدى السنتين المقبلتين. واعتبارا من يناير/كانون الثاني 2005، سيتعين على الشركات المقيدة في الأسواق المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تطبق في كشوفها المالية الجماعية معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة التي صادقت عليها المفوضية الأوروبية.

المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام

- 16- قام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام (لجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين سابقا) بوضع مجموعة من المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام استنادا إلى المعايير التي أعدها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وترمي المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام إلى تحديد إجراءات إعداد التقارير المالية التي تتطلبها الحكومات والجهات



الأخرى في بيئة القطاع العام، بينما تعالج المعايير المحاسبية الدولية القضايا العامة المرتبطة بإعداد التقارير في القطاعين العام والخاص على السواء.

17- ويتولى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام، وهو لجنة فرعية منبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ومسؤولة عن الحفاظ على معايير القطاع العام، وضع إرشادات جديدة أو منقحة لمعالجة الثغرات في نطاق التغطية الحالية، بالإضافة إلى إعداد المشورة بشأن المتطلبات المحددة لإعداد التقارير في القطاع العام. ووضعت الإرشادات المتعلقة بالمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام بعد أن أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المعايير التي تغطي تلك المجالات. وتشمل المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام حاليا 20 معيارا محاسبيا على أساس الاستحقاق في مقابل 38 معيارا من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

المعايير المحاسبية للأمم المتحدة

18- وضعت المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة وحدها، وهي معايير تستند إلى معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة التي تعتبرها الأمم المتحدة ذات صلة بظروفها الخاصة، ولكن مع وجود اختلافات ناجمة عن رؤية منظومة الأمم المتحدة للطابع غير التجاري الذي تنسم به منظماتها. وتعتبر المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة أقل تصلبا من غيرها من المعايير المعمول بها في أماكن أخرى، ووضعت تلك المعايير لإتاحة مزيد من المرونة (الفسحة) في الطريقة التي ترغب بها كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة في الاستجابة لمتطلبات إعداد التقارير المالية. وتسمح المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة بتغيير المعالجة المحاسبية من كيان إلى آخر وهي لا تتناول عددا من جوانب القيود المحاسبية بالمقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاعين العام والخاص. ولذلك فإن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة تمثل مجموعة من المعايير الأقل صرامة فيما يتعلق باتساق التقارير وقابليتها للمقارنة داخل الكيانات وفيما بينها.

19- وتُعنى فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة بالتطورات المستمرة في المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، ولكنها لم تستطع حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحول المنظومة إلى تطبيق معايير محاسبية دولية مستقلة، ولا حتى المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام التي وضعتها لجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

الكشوف المالية للبرنامج - تعليقات على الالتزام الحالي بالمعايير المحاسبية الدولية

20- يوفر البرنامج بالفعل مجموعة كاملة من الكشوف المالية حسب ما تقتضيه معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وهي تشمل الإيرادات (الكشف الأول في الكشوف المالية للبرنامج للفترة 2002-2003)؛ والميزانية (الكشف الثاني)؛ والتدفقات النقدية (الكشف الثالث)؛ ومذكرات تشمل أهداف المنظمة وأنشطتها (المذكرة 1) وموجز السياسات المحاسبية المهمة (المذكرة 2) إلى جانب مذكرات توضيحية أخرى. ويتيح كشف الإيرادات المحدد وفقا لمعايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الإبلاغ عن النفقات بطبيعة الحال، مثلما في الكشف الأول للبرنامج، بحسب المشتريات من السلع، والنقل البحري، وما إلى ذلك.

21- وتتطلب معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بيان التغيرات في الأسهم للفت نظر مستخدمي الحسابات إلى التغيرات في قيمة احتياطات وأسهم الهيئة. ويتيح ذلك للأطراف المعنية، مثل الدائنين وحملة الأسهم، تقدير المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم عن طريق بيان الأصول المتاحة للتوزيع في حالة الإعسار. ولا يثير ذلك في العادة قلق منظمات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالبرنامج، تدرج قيود البيانات في الكشف الأول أو المذكرات (مثل التحويلات إلى الاحتياطات والأثر المالي لتغييرات السياسة المحاسبية). والتمرا بالمعايير الدولية، يمكن للبرنامج أن يجهز كشفا منفصلا بالتغيرات المادية في الأموال والاحتياطات.

22- وتلتزم حاليا الكشوف المالية للبرنامج بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة التي تتطلب إعداد الكشوف استنادا إلى الافتراضات التالية التي تتطلبها أيضا معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام:

- ◀ الاستمرار: إن المنظمة ستستمر في العمل في المستقبل المنظور دون وجود نية لتصفية أو خفض عملياتها بشكل ملموس. (الفقرة 23 من المعيار المحاسبي الدولي 1)؛
- ◀ الاستحقاق: فيما عدا بيان التدفقات النقدية، تحتسب الأصول والخصوم في الفترات المالية عند نشوء الأصول أو تكبد الخصوم، وليس مثلا عند تسديد أو قبض المدفوعات (الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي 1). وفي عام 2002،



طبق البرنامج المحاسبية على أساس الاستحقاق على الإيرادات فيما عدا إيرادات العمليات غير الثنائية، وحسابات الأمانة التي مازالت تحتسب عند تحصيل النقدية. وسوف يتطلب كشف إيرادات الأموال الثنائية وحسابات الأمانة إجراء استعراض كجزء من الانتقال إلى معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛

◀ الاتساق: يتم عادة الإبقاء على طريقة عرض وتصنيف البنود في الكشوف المالية من فترة إلى الفترة التي تليها (الفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي 1).

23- وهناك من بين المجالات التي يلزم بحثها مجالات تتطلب مزيداً من الدراسة لكفالة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وإن كانت المبادئ الجارية التي يطبقها البرنامج في إعداد كشوفه المالية تشبه عموماً المبادئ التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

24- وتتمثل إحدى فوائد التحول نحو الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية المقبولة دولياً في إتاحة إرشادات بشأن أفضل الممارسات في إعداد الكشوف المالية. فالكشوف المالية المعدة وفقاً لمجموعة واحدة من المعايير تكون على الأرجح أيسر فهماً، وتساعد على الإدارة السليمة والإشراف وزيادة المساءلة عن طريق الحد من خطر الوقوع في عمليات محاسبية غير ملائمة.

مجالات التأثير الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

25- تعتبر عمليات البرنامج المالية مباشرة نسبياً. ولا تشمل تلك العمليات أي آليات استثمارية معقدة أو محفوفة بالمخاطر، مثل المشتقات، التي من شأنها أن تؤثر على التحول نحو الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية. على أن تنفيذ سياسات وممارسات القيد المالي لإعداد الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يمثل مبادرة كبرى، وهو ما يتجلى في ترتيبات التحضير لتنفيذ تلك المعايير في بلدان الاتحاد الأوروبي اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2005.

26- ولا يمكن قبول الابتعاد عن معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إلا في الظروف الاستثنائية النادرة التي يتعارض فيها الالتزام بالمعايير مع أهداف الكشوف المالية ويؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو الكشوف المالية. وتشمل متطلبات إصدار رأي واضح من المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية تأكيد الالتزام بتلك المعايير في كل الجوانب المادية المتعلقة بطريقة عرض الكشوف.

27- وترد أدناه تعليقات المراجع الخارجي بشأن أهم فوائد ومخاطر نجاح إعداد الكشوف المالية بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية. وقد قدمنا إلى الإدارة العليا تحليلاً واستعراضاً منفصلاً لإجراءات كشف البيانات المحددة التي يتطلبها كل معيار محدد من معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

28- هناك، في الوقت الراهن، ثلاثة مجالات رئيسية تختلف فيها المعايير المحاسبية للأمم المتحدة عن معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أو المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام، ألا وهي رسملة الأصول الثابتة؛ والقيود الخاصة بالتكاليف المقبلة للموظفين؛ واحتساب المخصصات أو الالتزامات.

التغييرات في معالجة الأصول

29- على مر التاريخ، توقعت الجهات المانحة للأمم المتحدة، التي تعهدت بتقديم التمويل لفترة مالية، أن يستخدم ذلك التمويل في الأغراض المخصص لها أثناء تلك الفترة. وكان الأداء يقاس في العادة بالنتائج المتحققة مقابل الميزانية، مما شجع على تنفيذ التزامات ضخمة قرب نهاية الفترات المالية حتى يتماشى الإنفاق مع التمويل. وفي القطاع الخاص، يود المستثمرون تحقيق أرباح متزايدة أثناء الفترات المالية، كما يعينهم أن تشمل الميزانية قدرًا كافيًا من الأصول (بيان الأصول والخصوم) لتسديد مستحقات الدائنين وحملة الأسهم في حالة الإفلاس. وتضاف الأصول المستخدمة على مدى أكثر من فترة مالية إلى رأس المال في الميزانية بقيمتها الجارية أو بتكلفتها التاريخية، ويتم تحميلها بعد ذلك على النفقات أثناء الفترة التي تستخدم فيها تلك الأصول.

30- وعلى الرغم من أن جميع الجهات المانحة للأمم المتحدة أقل اهتماماً من الكيانات التجارية بقيمة الأصول الرأسمالية أو ما تنطوي عليه من إمكانية إدرار الإيرادات، نشهد تحركاً إيجابياً في البرنامج وفي غيره من منظمات الأمم المتحدة نحو تقدير الأداء من خلال النهج القائم على النتائج كبديل لمجرد التركيز على الإبلاغ عن الإنفاق مقابل الميزانية. ويتطلب التقدير الفعال للأداء القائم على النتائج مراعاة حجم الموارد المستهلكة لكفالة استعراض النتائج المحققة في فترة ما وفي الفترات التي تليها استناداً إلى نفس الأسس.

31- وتبين حالياً المذكرة 8 الملحقة بالكشوف المالية التكلفة التاريخية للمباني والمعدات والأثاث والمركبات، ومجموع المشتريات والشطب من قائمة الموجودات المجرودة لفترة السنتين. وتشكل سجلات تلك البيانات الأساس الذي تستند إليه بيانات الرسملة التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وسيتعين على البرنامج أن يكفل وجود رقابة إدارية



ملائمة على سجلات الأصول لضمان شمولها. ويسجل البرنامج حالياً قائمة الموجودات المجرودة في قاعدة بيانات منفصلة عن السجلات المحاسبية الرئيسية، مما لا يوفر بسهولة أي ضمان بشأن شمول عملية قيد أصول تقدر قيمتها بنحو 40 مليون دولار أمريكي.

- 32- بإضافة البرنامج وحدات قياس متكاملة للأصول المرسمة والموجودات المجرودة إلى برامجه المحاسبية الإلكترونية فإنه سيحسن الضوابط الإدارية الحالية على موقع وحالة الأصول في جميع أنحاء العالم، وسيتمكن من بيان قيم الأصول المرسمة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أو المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام.
- 33- وحرصاً على تحقيق الشفافية، ينبغي، في الحالات التي تنقل فيها الأصول المرسمة إلى الحكومات مجاناً في نهاية المشروعات، شطب القيمة المتبقية للأصول المقدمة إلى الحكومة قبل إقفال المشروع، وبيان نفقات ذلك في الكشف المالية. وجاء في المذكرة 8 الملحقة بالكشف المالية للفترة 2002-2003 أنه تم شطب أصول بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي بدون قيد منفصل لقيمة الأصول المحولة إلى البلد المتلقي أو عمليات الشطب الناشئة عن تقادم الأصول وعدم إمكانية إصلاحها. وإدراج قيود إضافية بشأن قيم الأصول المحولة سيساعد على تقدير الأداء عن علم تقييم أنشطة البرنامج في نهاية المشروعات.
- 34- وأخيراً، فإن رسملة الأصول يمكن أن تشمل أصولاً غير مادية، من قبيل البرامج الحاسوبية التي يتم إعدادها داخل المقر، أو المواقع الشبكية، أو الأصول الأخرى التي قد توجد لها أسواق محددة. ويمكن لمبادرات البرنامج الجديدة الرامية إلى زيادة التمويل من القطاع الخاص أن تستفيد من تقويم الأصول المرسمة إن أتيحت فرص لتسويقها في المستقبل.

المعالجة المحاسبية للتكاليف المقبلة للموظفين

- 35- يتناول المعيار المحاسبي الدولي 19 بيان تكاليف الموظفين، التي ترد في المذكرة 10 الملحقة بالكشف المالية للبرنامج. وتتماشى البيانات الحالية عموماً مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، على الرغم من أنه لا توجد لدى البرنامج في الوقت الراهن سجلات مركزية لتحديد الالتزامات تجاه الموظفين الذين تستخدمهم المنظمة.
- 36- ويحدد المعيار الدولي أيضاً متطلبات بيان خطط استحقاقات التقاعد، وينطبق على الحالات التي يدار فيها اعتماد التقاعد بمعرفة أطراف تتولى إدارة اعتمادات المعاشات التقاعدية بشكل مستقل، مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك من البرنامج احتساب حصته في تكاليف المكاسب والخسائر الاكتوارية في كشوفه المالية في المستقبل.

التغييرات في معالجة المخصصات والخصوم والأصول

- 37- يحدد المعيار المحاسبي الدولي 37 أسلوب المعالجة المحاسبية للخصوم، والمخصصات، والأصول، ويصف البيانات المطلوب إدراجها في الكشف. ويمكن تحديد الخصوم بأنها التزامات تقع على كيان ما وتكون ناشئة عن أحداث سابقة، ويتوقع أن تسفر تسويتها عن تدفق للموارد من هذا الكيان. والمخصصات هي خصوم غير مؤكدة من حيث التوقيت أو المقدار. ويشار إلى الأصول والخصوم التي تعتمد على نتيجة أحداث مستقبلية غير مؤكدة، مثل تسليم السلع وفقاً لمعيار مقبول، بأنها أصول أو خصوم طارئة.
- 38- ولا تحتسب الخصوم الطارئة حالياً خصوم طارئة وإنما تُقيد كالتزامات في المذكرات الملحقة بالحسابات لحين زوال احتمال وقوع الأحداث غير المؤكدة. وتحتسب الأصول الطارئة في الكشف المالية إذا رأت الإدارة أن من المرجح الحصول على الفائدة المحتملة.
- 39- ولا يتطلب التقييم بالمعايير المحاسبية الدولية أي إضافات كبيرة في السجلات المحاسبية الحالية للبرنامج. للتقييم بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة، يسجل البرنامج في جانب النفقات الالتزامات التي يكون قد صدر بشأنها تعهد مكتوب، مثل أوامر الشراء. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي 37، تقيد الالتزامات المرتبطة بأوامر الشراء كمصروفات لدى تأكيد استلام السلع عندما لا يوجد أي بديل واقعي عن السداد. وتظل أوامر الشراء خصوماً طارئة لحين تقديم إشعار باستلام السلع. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 37، فإن البرنامج سيسجل بيانات المخصصات والخصوم والأصول الطارئة بحيث تشمل المخصصات التي يحتفظ بها ويسجلها حالياً كحسابات خاصة.

آثار تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على نظم البرنامج

- 40- تعزز الإدارة في الفترة 2004-2005 تعزيز القاعدة الأساسية للنظام المحاسبي، وهو شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)، من أجل كفاءة الدعم المستمر من جانب الجهة المسؤولة عن توريد برمجيات الشبكة، وإدخال تحسينات محددة على أساليب العمل.



41- وقد أدخلت تعديلات واسعة على شبكة WINGS التي تقوم على أساس نظام SAP المحاسبي، لتلبية احتياجات البرنامج. وتتمثل إحدى فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إمكانية تقليل الحاجة (ومن ثم التكاليف الإضافية) لتكييف نظام SAP الذي صمم أساساً للمحاسبة في القطاع الخاص والالتزام بمعايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وإذا سارت هذه العملية قدماً في نفس الوقت مع خطة تحسين الإدارة المالية المقدمة من الإدارة بغرض ترشيد ممارسات العمل، فإن ذلك يمكن أن يقلل في المستقبل من تكاليف ترقية الشبكة وتكييفها لاحتياجات المستخدمين. والمثال الحالي على ذلك هو أن نظام SAP يلتزم بمتطلبات المجلس الدولي لمعايير المحاسبة فيما يخص المحاسبة السنوية. ولتسهيل استخدام نظام SAP في عمليات المحاسبة لفترة السنتين، يعكف البرنامج على إعداد كشوف منفصلة لكل سنة من سنوات التشغيل، مع دمجهما بعد ذلك في الكشوف المالية النهائية المنشورة للوفاء بما هو مطلوب من المنظمة من رفع التقارير مرة كل سنتين في إطار الكشوف المالية.

المحاسبة السنوية

42- في إطار معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ينبغي إعداد الكشوف المالية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وهو ما يتعارض مع النظام المالي للبرنامج الذي يتطلب إعداد الكشوف المالية مرة كل سنتين. على أنه لما كانت معظم الدول الأعضاء تعمل وفقاً لإجراءات المحاسبة السنوية، فقد يتيح تحسين النظم المحاسبية للبرنامج الفرصة أمام المجلس التنفيذي للنظر في فوائد تقديم كشوف مالية سنوية مع إجراء التعديل الملائم في النظام المالي. ومن شأن إعداد كشوف مالية سنوية مراجعة من جانب من يزودون الشبكة بالبيانات أن يحقق فوائد من حيث الشفافية والضوابط الإدارية والرقابة بفضل تكرار إعداد التقارير، رغم أن ذلك سينطوي على بعض التكاليف الإضافية.

العرض السليم

43- تتطلب جميع المعايير المحاسبية المقبولة عموماً أن تقدم الكشوف المالية عرضاً سليماً للمركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة. ويمكن عموماً أن نعتبر أن الالتزام بالمعايير يحقق العرض السليم. وفي البرنامج، تمثل المساهمات العينية مصدراً كبيراً للإيرادات، وتسجل هذه المساهمات في البداية بالقيمة المعلنة من الجهات المانحة قبل التحقق منها في مقابل أي وثائق ضمان يتم استلامها لاحقاً. ولقياس الإيرادات بالقيمة المنصفة، ينبغي أن يكفل البرنامج أن يمثل تقييم أي جهة مانحة للمساهمات العينية تقديراً للقيمة المنصفة، خاصة في ظل عدم وجود مستندات ضمان. وضمناً لذلك، يمكن للبرنامج أن يقارن دورياً تقييم الجهة المانحة مع القيم السوقية المستقلة.

الوعي بالمعايير الجديدة

44- يمثل حجم التغيير المطلوب إدخاله على الإجراءات القائمة وأي تكلفة مرتبطة بذلك، مثل التدريب الإضافي للموظفين، اعتباراً إدارياً مهماً فيما يتصل بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

45- ويقوم المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بتحديث المعايير القائمة، عند اللزوم، للحفاظ على أفضل الممارسات المحاسبية. وتقدم لجنة دولية معنية بمسائل إعداد التقارير المالية إرشادات في حينه بشأن مسائل إعداد التقارير المالية التي لا تعالجها تحديداً المعايير القائمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004، صدر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مشروعاً تعيين، من أجل استعراضهما من جانب الهيئات العامة، يتناولان أسلوب محاسبة الموارد المعدنية والأدوات المالية. كما اقترح المجلس تعديلات على ثلاثة معايير حالية تتعلق بالأدوات المالية، ومجموعات الأعمال، واستحقاقات الموظفين. وفي هذه الأونة، كان المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام ينتظر التعليق على مشاريع ثلاثة نصوص تخص الدومين العام وتتعلق بالإيرادات، والمحاسبة للسياسات الاجتماعية الحكومية، وتردي حالة الأصول.

46- وبالنظر إلى أن كلنا المجموعتين من المعايير ترميان إلى التعبير عن أفضل الممارسات المحاسبية الجارية من أجل كفاءة المساءلة، فمن المتصور أن يستمر تطوير هاتين المجموعتين من المعايير. ويرجح أن تؤثر جميع معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام على المحاسبة المالية للبرنامج، في حين أن إدخال تعديلات على معيار معين من معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (مثل المعايير المرتبطة بالموارد المعدنية، أو المصارف، أو خطط التقاعد) قد لا يكون ذا صلة بالبرنامج. وتوجد، أثناء الانتهاء من إعداد هذا التقرير، نصوص ذات صلة بالبرنامج تتمثل في مشروع تعيين صادرين عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للقطاع العام ولا يزالان قيد التعليق وإبداء الرأي، وتعديلين من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ويشير ذلك إلى أنه لا يمكن افتراض أن التغييرات المقبلة في الكشوف المالية للبرنامج ستكون، في حالة الالتزام بالمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، أقل تلقائياً مما ستكون عليه في الالتزام بمعايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

47- ويرجح أن تسفر التعديلات التي يتم إدخالها على المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة عن تغييرات في نهاية المطاف في المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام ذات الصلة. ولذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد يوفر



إرشادات مبكرة بشأن آخر التطورات المحاسبية التي ينبغي أن تزيد المساءلة ويمكن أن تساعد الإدارة في إشرافها على أصول البرنامج.

تنفيذ معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

- 48- سيتطلب اتخاذ قرار بشأن إعداد الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية إجراء تعديل في النظام المالي، خاصة المادة 1-13 التي تنص على أن يعد المدير التنفيذي الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الموحدة للأمم المتحدة، إلا إذا تطلبت العمليات التي ينفذها البرنامج تطبيق معايير محاسبية أخرى مقبولة دوليا.
- 49- ويكون تطبيق أي ترتيبات محاسبية أساسية جديدة أسهل كثيرا إذا تم في بداية فترة محاسبة مالية، لأنه يحد من التغييرات في السجلات التي سبق إعدادها، ويكفل سلامة الاستخدام الكامل لرموز دفتر الأستاذ العام بالنسبة للبنود المحاسبية الجديدة مثل الأصول المرسمة.
- 50- وكما يتاح للمجلس التنفيذي والإدارة العليا النظر في الفوائد المقترنة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، قد يكون من المفيد إعداد كشوف مالية تجريبية لسنة واحدة وفقا لمعايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضا رؤية أوضح لمدى التغيير اللازم ومستوى الدراية الفنية الجارية المطلوب توافرها للموظفين. وسيتيح إعداد كشوف مالية تجريبية للبرنامج تحديد مدى الحاجة إلى أي مبادئ توجيهية جديدة للموظفين المسؤولين عن إعداد التقارير عن المعاملات أو عن مسك حساباتها.

الخلاصة

- 51- نرى أن برنامج الأغذية العالمي سيحقق نتائج مفيدة من خلال تطبيق مجموعة من معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية المستقلة والمقبولة والمفهومة على نطاق واسع والالتزام بتلك المعايير. ونحن نعتبر أن منظومة الأمم المتحدة نفسها سترغب في التحول إلى تطبيق المعايير المستقلة لإعداد التقارير في المستقبل، على الرغم من أن التقدم في هذا المضمار يسير بوتيرة بطيئة حتى تاريخه. ومن شأن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام أن يكفل جودة التقارير المالية وإمكانية الانتفاع بها، وهو ما يمثل في رأينا تفوقا على المعايير المحاسبية للأمم المتحدة. ونحن نوصي أن تنظر الأمانة والمجلس التنفيذي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المستقلة في برنامج الأغذية العالمي.

